تعليقات للصحافة

عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين

جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي

١٨ إبريل ٢٠٢٤

واشنطن العاصمة

صباح الخير، ومرحبا بكم في جلسة إحاطة الصحافة عن الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم ملخص للوضع في الوقت الراهن قبل أن أتلقى أسئلتكم. وسأبدأ ببعض التعليقات الموجزة لتسليط الضوء على **أربع نقاط** وردت في تقريرنا عن الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

أولا – *من المتوقع حدوث تعافٍ متفاوت في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في ظل ارتفاع مستوى عدم اليقين.* فبينما يتراجع التضخم تماشيا مع الاتجاهات العالمية في معظم البلدان، تتباين آفاق النمو بين المنطقتين وداخل كل منهما على النحو التالي:

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تتسم التحديات الجديدة التي تواجه المنطقة بوجود توترات جغرافية–سياسية. فقد أدى الصراع في غزة وإسرائيل إلى معاناة إنسانية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاضطرابات في حركة الشحن في البحر الأحمر وتخفيضات إنتاج النفط إلى زيادة مواطن الضعف الموجودة ذات الصلة بمستويات الدين المرتفعة وتكاليف الاقتراض الكبيرة.

ومن ثم، فإنه من المتوقع أن يظل النمو منخفضا، مع بعض التحسن ليصل إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤ (مقابل ١,٩٪ في عام ٢٠٢٣). ويأتي هذا الأمر انعكاسا لخفض في التوقعات قدره ٠,٧ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر ٢٠٢٣، إذ تؤدي الصراعات (السودان وغزة) وتخفيضات إنتاج النفط (مجلس التعاون الخليجي) إلى إضعاف النشاط الاقتصادي.

وفي عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن يزداد النمو ليصل إلى ٤,٢٪ لأن تأثير هذه العوامل المؤقتة من المفترض أن ينحسر تدريجيا.

- في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تكون الأنشطة غير الهيدروكربونية هي العامل الرئيسي الذي يساهم في النمو في ظل مواصلة البلدان السعي لتنفيذ خطط تنويع الأنشطة الاقتصادية.
- في الوقت نفسه، تواجه الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضغوطا مالية متزايدة، حيث يؤدي ارتفاع مدفوعات الفائدة الى إضعاف الجهود المبذولة لتعزيز أوضاع المالية العامة.
- بالإضافة إلى ذلك، تُحدث الصراعات أيضا آثارا سلبية على الأنشطة في بعض الدول الهشة والبلدان منخفضة الدخل، على الرغم من أن هذا الاتجاه ربما يبدأ في الانحسار في عدد قليل منها، مع توقع تحسن الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠٢٥ في ظل التراجع التدريجي للعوامل التي تضعف النمو.

وعلى الرغم من هذا، تشكل الآثار الاقتصادية الدائمة المحتملة بسبب الصراعات تحديا إضافيا يواجه المنطقة. ويوضح تحليلنا أن الصراعات لا تتسبب في تكاليف إنسانية واجتماعية دائمة فحسب، بل يمكن أيضا أن تؤدي إلى خسائر كبيرة ومستمرة في الناتج مع احتمال انتقال تداعياتها إلى بلدان أخرى.

القوقاز وآسيا الوسطى – تُبدي اقتصادات **منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** صلابة مستمرة. فعلى الرغم من بعض التباطؤ، من المتوقع أن يظل النمو قويا عند نسبة ٣,٩٪ فى عام ٢٠٢٤ قبل أن يرتفع إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٥، وهو ما يُعزى جزئيا إلى تيسير سياسات الاقتصاد الكلي، وقوة الطلب المحلي، والعوامل الخاصة بكل بلد، مثل الزيادات في إنتاج النفط.

وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يظل النمو مستقرا نسبيا في البلدان المستوردة للنفط، يدعمه الطلب المحلي القوي، في حين من المتوقع أن ثبات مستوى إنتاج الهيدروكربونات سيضعف النمو في البلدان المصدرة للنفط.

وعلاوة على ذلك، فإن تحويل مسارات التجارة يعيد تشكيل ملامحها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي أعقاب بدء الحرب في أوكرانيا، شهدت بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تحولا في اتجاه تدفقاتها التجارية.

ثانيا، *يواصل التضخم تراجعه اتساقا مع الاتجاهات العالمية.*

في **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، يقترب التضخم من متوسطاته التاريخية في كثير من الاقتصادات – حيث يقترب نحو ثلثها حاليا من المتوسط أو حتي أقل منه قليلا – ويبدو أن دورات تشديد السياسة النقدية قد انتهت في معظم الاقتصادات.

- وبعد أن بلغ متوسط التضخم ذروته في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن ينخفض إلى ١٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤، و١٢,٤٪ في عام ٢٠٢٥.
- وتعكس هذه الأرقام جزئيا ارتفاع معدل التضخم في مصر والسودان؛ وباستبعاد هذين الاقتصادين من التوقعات، يُتوقع أن تبلغ نسبة التضخم ٨,٨٪ في المتوسط في عام ٢٠٢٤، و٧,٨٪ في عام ٢٠٢٥.

وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، التضخم في معظم بلدانها إما في مستوى أقل أو قريب من المستويات المستهدفة، مما يتيح المجال لبعض البلدان للبدء أو الاستمرار في تيسير السياسة النقدية.

- تشير التنبؤات إلى انخفاض التضخم من ٧,٧٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٧,١٪ في ٢٠٢٥.

ثالثا، *مواطن الضعف لا تزال مرتفعة، في ظل مستويات عدم اليقين الأعلى من المعتاد وارتفاع مجموعة من مخاطر التطوراتالسلبية.*

- فيما يتعلق **بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، يظل الصراع في غزة وإسرائيل أحد أبرز المخاطر التي تُحدث تطورات سلبية، بما في ذلك الخطر المتمثل في حدوث مزيد من التصعيد أو صراع طويل الأمد. وتتعلق التحديات والمخاطر الأخرى التي تتعرض لها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتقلب أسعار النفط (البلدان المصدرة للنفط)، والتوترات في حركة التجارة

والنقل، وارتفاع مستويات الديون والاحتياجات التمويلية (بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل)، والصدمات المناخية المتكررة (البلدان منخفضة الدخل).

- أما بالنسبة لاقتصادات منطقة **القوقاز وآسيا الوسطى**، تنجم المخاطر الرئيسية من تباطؤ النشاط الاقتصادي للشركاء التجاريين وتدهور الأوضاع الجغرافية–الاقتصادية بسبب الحرب في أوكرانيا.

رابعا، نحن في حاجة إلى تحقيق توازن بين أولويات السياسات في أوقات عدم اليقين. ويواجه صناع السياسات المهمة الصعبة المتمثلة في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة القدرة على تحمل الديون، مع اجتياز التحديات الجغرافية–السياسية وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.

- **ينبغي توخي اليقظة المستمرة على مستوى السياسة النقدية**، أي الحذر من عملية التيسير السابقة لأوانها أو المفرطة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز أُطر السياسة النقدية وزيادة الشفافية، مع ضمان استقلالية البنوك المركزية.
- نظرا لاختلاف مستويات ديون القطاع العام، **فحينما تكون مستويات الديون مرتفعة، قد يتعين على سياسة المالية العامة والإدارة الفعالة للديون المساعدة في تقليل هذه المستويات على نحو حاسم.** ومع ذلك، ففي ظل الاختلافات الواضحة بين البلدان، من الضروري توخي الدقة في تصميم ما يلائم كل بلد على حدة.
- ارتفاع مستوى عدم اليقين ينبغي أن يشجع البلدان على تسريع وتيرة الإصلاحات بغية **تعزيز أساسياتها، بما في ذلك عن طريق تقوية المؤسسات.**
- بالإضافة إلى هذا، يمكن اغتنام الفرص المحتملة التي تتيحها الممرات التجارية الجديدة بالحد من الحواجز التجارية المفروضة منذ وقت طويل، وتنويع المنتجات والأسواق، وتحسين البنية التحتية.

ويواصل الصندوق الانخراط عن كثب مع البلدان الأعضاء في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتقديم المشورة بشأن السياسات، وتوفير المساعدة الفنية، وإتاحة التمويل.

- وافق الصندوق على تمويل تتجاوز قيمته **٤٠ مليار دولار** منذ بداية الجائحة؛ منها **١٦ مليار دولار** منذ أوائل عام ٢٠٢٣، لعدد من البلدان من بينها مصر والأردن وموريتانيا والمغرب والصومال.
- وقد قمنا أيضا بزيادة فعالية سياساتنا للعمل مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خارج إطار البرامج، ونتوسع حاليا في تنفيذ استراتيجيتنا بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.
- ويواصل الصندوق أيضا مساندة البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنحو **٣٥٠ مشروعا للمساعدة الفنية وتنمية القدرات.** وقد زادت ميزانيتنا المخصصة لتنمية القدرات في العامين الماضيين بنسبة ٣٨٪ لتبلغ **٤٤ مليون دولار** في السنة المالية ٢٠٢٤.

شكرا جزيلا على حسن متابعتكم!